سابقاً لانها باطلة.

ويوصي التقرير بتقديم المساعدات الاقتصادية والتقنية للدولة الفلسطينية الجديدة.

لقد تبنت الجمعية العامة التوصية المتعلقة بتقديم المساعدات في دورتها التي عقدت ربيع العام ١٩٧٦، واحالتها الى مجلس الامن الذي درسها، بدوره، في حزيران (يونيو) ١٩٧٦، ووافقت عليها غالبية اعضائه، الا ان مندوب الولايات المتحدة الاميركية استخدم حق النقض (الفيتو) اثناء التصويت على القرار.

وفي خريف العام ١٩٧٦، بحثت الجمعية العامة قضية فلسطين مجدداً، واعتبرتها جوهر ازمة الشرق الاوسط وان حلها يكمن في تحقيق الحقوق التي شرحتها لجنة العشرين. وفي ١٩٧٧، اصدرت الجمعية العامة قراراً جديداً يؤكد القرارات السابقة، واعتبرت يوم ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) من كل سنة، اعتباراً من ١٩٧٨، يوما عالمياً للتضامن مع حقوق الشعب العربي الفلسطيني.

وفي هذا اليوم من العام ١٩٧٨، اصدرت الامم المتحدة بيانات تضامنية مع الشعب الفلسطيني، ونظمت برامج اذاعية ومعارض فلسطينية واجتماعات متنوعة في كل من نيويورك وجنيف.

وفي خريف العام نفسه، بحثت قضية فلسطين كبند ثابت على جدول اعمال الامم المتحدة. وصدر قرار جديد في ٧ كانون الاول (ديسمبر) يدعو اسرائيل الى الانسحاب من الاراضي المحتلة عنوة، موضحاً ان اية تسوية يجب ان تكون شاملة وبرعاية الامم المتحدة، وان تحقيق حقوق الشعب الفلسطيني ينبغي ان يكون وفق قرار لجنة العشرين، وينبغي، ايضاً، انسحاب اسرائيل من الاراضي المحتلة في مدة اقصاها حزيران (يونيو) ١٩٧٩. وطلبت من جميع الدول، ومن مجلس الامن، حظر مد الدولة الصهيونية بأي نوع من انواع السلاح الى ان تنصاع لقرارات ومواثيق هيئة الامم. وفي ٢٦ تشرين الثاني (نوفمبر العام ١٩٧٩، واثناء انعقاد الدورة الـ ٣٤، القى كل من فاروق القدومي، رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف.، والشاذلي القليبي، امين عام جامعة الدول العربية، كلمة في الجمعية العمومية، فرفضا اتفاقيات كامب ديفيد معتبرين انها زادت في عدوانية الولايات المتحدة واسرائيل تجاه الاطراف العربية، واشارا إلى ان اقطاب الكامب بحثوا في قضية فلسطين بمعزل عن شعب فلسطين، وبمعزل عن المجموعة الدولية التي يهمها استتباب الامن في فلسطين والمنطقة، وهم، في تناولهم لقضية فلسطين على هذا النحو، يكونوا قد اغتصبوا حقاً لشعب فلسطين، وحقاً للمجموعة الدولية التي شاركت في صياغة قرارات تتعلق بفلسطين(٢٥).

وشجب الشاذلي القليبي، في سياق كلمته، ما اقدم عليه النظام المصري لجهة التوقيع على معاهدة مع اسرائيل، الامر الذي «يشكل خرقاً لميثاق جامعة الدول العربية واجهاضاً لمجهودات في الامم المتحدة وتمكيناً لاسرائيل في الامعان في خرق الحقوق واستباحة الاراضي وامعاناً في الاحتلال والعدوان».(٢٦).

من جهتها، قدمت اللجنة المعنية بممارسات الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف توصيات الى الامين العام، كورت فالدهايم، تم اعتمادها في الدورة الـ ٣٤، واهمها:

اولاً: ان قضية فلسطين هي في صميم مشكلة الشرق الاوسط، ولا يمكن تصور، وتأييد، اي حل لا يأخذ حقوق الشعب الفلسطيني بعين الاعتبار. وتضمنت هذه التوصية تأييد حل شامل ونهائي لازمة الشرق الاوسط.